موجز السياسة / يونيو 2018

شبابٌ مهمّشٌ: نحو شمولية أوسع في الأردن

بيفرلي ميلتون-إدواردز[1]

يبحث موجز السياسة هذا في تأثير التهميش السياسي والاجتماعي والاقتصادي في شباب الأردن. ويسلّط الضوء على التوتّرات المتصاعدة بين الحكومة ومواطنيها الشباب الذين يتزايد اضطرابهم جرّاء هذا التهميش. وتتمثّل تلك التوتّرات في الفتور السياسي واللامبالاة التي يظهرها شباب العشائر وفي زيادة الراديكالية. وفي حال لم تُعالَج مسألة تماسك الشباب ودمجهم، سيشهد الأردن المزيد من التدهور في استقراره وأمنه. وينبغي على السياسات الهادفة إلى معالجة تلك المسائل أن تتجنّب المقاربات التي تعتبر الشباب تهديداً أمنياً. وينبغي أيضاً أن يشكّل الشباب وعلاقاتهم مع مجتمعاتهم أساسَ استراتيجية الحكومة وتخصيص الموارد وتنفيذ البرامج والسياسات.

توصيات السياسة

- **دعم مبادرات الشباب بقيادة حكومية** من خلال تقوية وزارة الشباب وإشراك الشباب في تطوير المبادرات وتنفيذها على حدّ سواء وتحسين التنسيق بين المؤسّسات الحكومية والمنظّمات غير الحكومية والجهات المانحة.
- **الاهتمام بدمج الشباب السياسي** من خلال تخفيض الحدّ الأدنى لعمر الترشّح في الانتخابات واعتماد كوتا شبابية في البرلمان والمجالس البلدية وتسريع حملات التوعية التي تستهدف الناخبين الشباب.
- **تشجيع الشباب المدني** من خلال وضع برامج دراسية تشجّع المشاركة في الحياة المدنية وتعليمها وإتاحة المساحات الشبابية لازدهار المشاركة السياسية والمدنية وإضافة مبدأ "دمج الشباب" في إجراءات تسجيل المنظّمات غير الحكومية والجمعيات المدنية.
- **تسهيل الانتقال من الدراسة إلى العمل** من خلال وضع برامج تدريب على التوظّف وتعزيز الفرص المهنية في مرحلتَي التعليم الثانوي وما بعد الثانوية في الأردن. وينبغي كذلك تشجيع مبادرات القطاعَين العام والخاص لقيادة هذه العملية.

BROOKINGS

حقوق النشر محفوظة © 2018

معهد بروكنجز
1775 طريق ماساشوستس، شمال غرب
واشنطن العاصمة، 20036 الولايات المتحدة
www.brookings.edu

مركز بروكنجز الدوحة
الساحة 34، بناية 36، الخليج الغربي، الدوحة، قطر
http://www.brookings.edu/doha

إنّ معهد بروكنجز هو مؤسسة غير ربحية تقدّم بحوثاً وحلولاً سياسية مستقلّة. يهدف المعهد إلى إجراء بحوث عالية الجودة ومستقلة يستند إليها لتقديم توصيات عملية ومبتكرة لصناع السياسات والعامة. تعود الاستنتاجات والتوصيات الموجودة في كافة منشورات بروكنجز إلى مؤلّفيها وحدهم، ولا تعكس وجهات نظر المعهد أو إدارته أو الخبراء الآخرين.

يعترف معهد بروكنجز بأن القيمة التي يقدّمها إلى داعميه تكمن في التزامه المطلق بالجودة والاستقلالية والتأثير. كما وأنّ الأنشطة التي تدعمها الجهات المانحة تعكس هذا الالتزام، علماً بأنّ الهبات لا تحدّد بأي شكلٍ من الأشكال التحليلات والتوصيات.

المقدّمة: الشباب الأردنيون على الهوامش

يشكّل دورُ الشباب في تجييش المعارضة والإحباط إحدى أهمّ مزايا الثورات العربية التي سادت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العامَين 2010 و2011. وقد انضمّ الشباب الأردنيون إلى زملائهم من أنحاء المنطقة للدعوة إلى الإصلاح السياسي والاعتراض على فرص الحياة الرديئة، لكنّ جهودهم لم تلقَ نتائج تذكر.

وعلى غرار البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يضمّ الأردن شعباً شاباً. وتقدّر الأمم المتحدة أنّ أكثر من 70 في المئة من المواطنين البالغ عددهم 6,5 مليون نسمة لم يتجاوز عمر الثلاثين.[2] وعلى الرغم من نسبة الشباب الكبيرة، فقد همّشهم المجتمع والدولة.

يبحث موجز السياسة هذا في مستويات إقصاء الشباب في الأردن، مسلّطاً الضوء على العقبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجههم ولا سيّما الشابّات.[3] ويناقش تداعيات تهميش الشباب التي تشمل الفتور والشكّ تجاه المؤسّسات السياسية القائمة والقادة السياسيين الحاكمين الحاليين وتجاه فشل الميثاق الاجتماعي بين العشائر والدولة وتجاه زيادة الراديكالية. وفي حال لم تُعالَج مسألة تماسك الشباب ودمجهم، من الممكن أن يتدهور استقرار الأردن وأمنه بشكل ملفت. لكن في خضمّ معالجة هذه العوامل المزعزعة، من الضروري تفادي المقاربات التي تعتبر الشباب خطراً أمنياً ليس إلا. لذلك، يحثّ هذا الموجز الحكومةَ والقادة والجهات الدولية المانحة في الأردن على توجيه المزيد من الموارد إلى البرامج والسياسات الشبابية التي ترعى دمج الشباب السياسي وتشجّع المشاركة في الحياة المدنية وتدعم الشباب في انتقالهم من الدراسة إلى العمل.

الرسم البياني 1: الهرم السكّاني

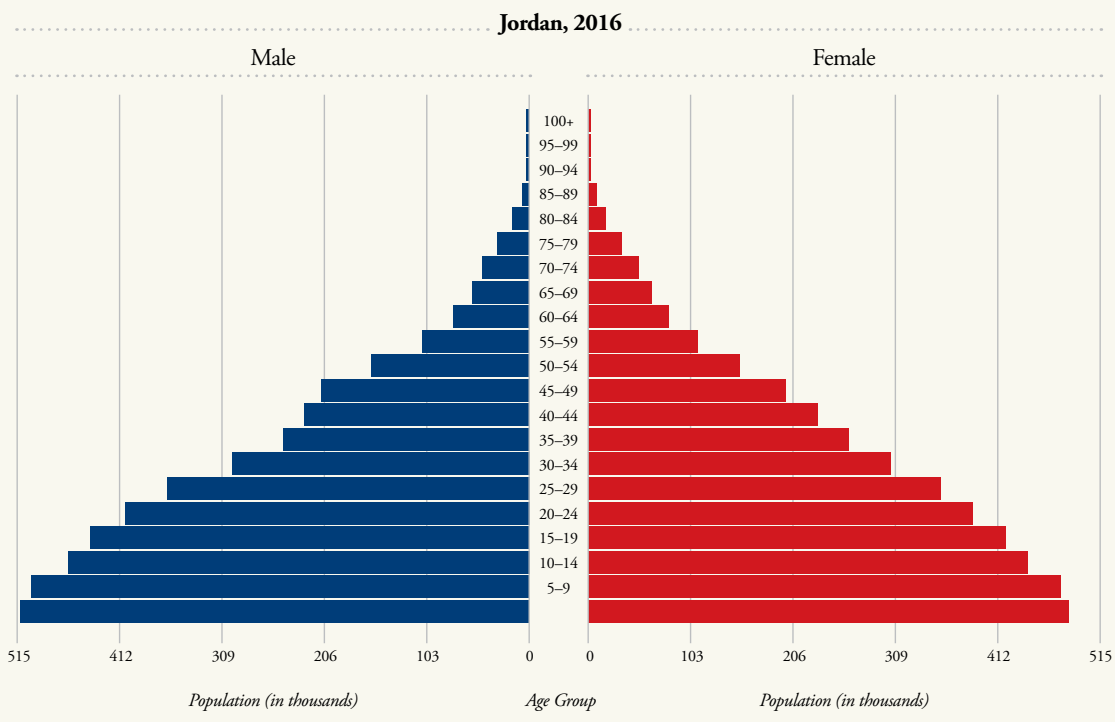

المصدر: CIA World Factbook

مستويات إقصاء الشباب

يشهد الشباب الأردنيون عدداً من مستويات التهميش التي تترابط ترابطاً وثيقاً بديناميات اجتماعية اقتصادية وسياسية ودينية ووطنية ومذهبية وجنسية وجندرية. وتُفاقم من حدّة هذا التهميش الفرصُ السياسية والاجتماعية والاقتصادية المنخفضة إزاء الضغوط الاجتماعية القائمة لكسب ما يكفي من المال بهدف تأسيس منازل مستقلّة والمساهمة في نفقات العائلة والزواج.[4] وكما هو مفصّل في هذا القسم، يبرز إقصاء الشباب في عقبات هيكلية يفرضها المجتمع والدولة تحدّ من مشاركتهم في السياسة والحياة المدنية وحصولهم على فرص اقتصادية. وتواجه الشابّات أيضاً عدداً من العقبات الإضافية، ولا سيّما في ما يختبرنه في الأماكن العامّة وفي موضوع التماسك الاجتماعي.

إغلاق الأبواب السياسية في وجه الشباب

يُعَدّ غيابُ الديمقراطية في الأردن سبباً وجيهاً لانضمام شعبه إلى ثورات العامَين 2011–2012.[5] فالأردن ليس دولة ديمقراطية، وقد أعربت الجهات المانحة الأجنبية عن قلقها إزاء التطوّر البطيء حيال الحقوق الأساسية لتحسين الحرّيات السياسية.[6] وتفوق العقبات التي يواجهها الشباب للمشاركة السياسية تلك التي يواجهها غيرهم من المواطنين. فلا تقدّم السلطات الأردنية الكثير لجذب الشباب إلى المشاركة وإلى الحياة المدنية. بالتالي، يبقى الشباب مهمّشين من ناحية تعلّمهم واضطلاعهم بدور في أطر النقاش العام والحكومة في الأردن.

في الواقع، يتّهم الشباب الأردنيون السلطات بقمعها فرصَ الدمج.[7] فالأماكن العامّة مواقع مقيّدة بشدّة للشباب نظراً إلى الوسائل التي تعتمدها السلطات المحلّية لفرض الأمن فيها والسيطرة عليها. بذلك، تقيّدت أماكن مثل المدارس والكلّيات وحرم الجامعات وغيرها من الأماكن "الاجتماعية" التي من المفترض أن ترحّب بمشاركة الشباب وعملهم الناشطيّ. على الرغم من هذا الوضع، تابع الشباب عملهم الناشطيّ في الأردن. فقد شكّل الطلّاب شبكات محلّية لمعالجة هواجسهم، بالإضافة إلى مسائل اجتماعية اقتصادية وسياسية أوسع. وتباحثوا في مجالات سياسية متعدّدة، بما فيها الاحتجاجات ضدّ الزيادات في الأسعار التي فرضتها الحكومة ومسائل حسّاسة سياسياً مثل تطبيع العلاقات مع إسرائيل.[8]

غير أنّ هذا النوع من العمل الناشطيّ كلفته باهظة. فالطلّاب مراقبون باستمرار. وقد أدّت احتجاجات طلّابية ضدّ مسائل مثل زيادات الرسوم إلى الفصل المؤقّت والطرد.[9] واستهدفت أيضاً القوى الأمنية قادةً ومنظّمين في مجموعات مثل الحملة الوطنية من أجل حقوق الطلبة، المعروفة أيضاً باسم "ذبحتونا"، بحجّة أنّ دورهم يقوّض قواعد الجامعات والحوكمة ويهدّدها. وقال أحد قادة الطلبة: "يعتبروننا أعداء الدولة وليس مواطنين ناشطين لمجتمعنا المستقبلي".[10]

وحتّى في ما يتعلّق في مجال الموسيقى الذي من المفترض أنّه غير مؤذٍ، شجب الكثيرون، بمن فيهم مغنّو الهيب هوب والراب والراقصون والمنتجون، مستويات التحكّم التي تفرضها السلطة الحاكمة. وقد قال مغنّي محلّي: "لقد استدعتني دائرة المخابرات العامة وطلبت منّي كلّ كلمات أغانيّ".[11] وادّعى مغنّي آخر أنّ القيود في الأماكن العامّة التي تمنع الرجال العازبين من التجمّع لتقديم عروضهم أو الرقص أو المشاهدة "تخنقنا".[12]

بالإضافة إلى ذلك، تستمرّ العقبات الهيكلية أمام المشاركة السياسية والانضمام إلى الوظائف العامّة في إقصاء الشباب في الأردن. وقد شهدت هيئات منخفضة المستوى معنيّة بصنع القرارات، مثل منظّمات المجتمع المدني ومجموعات مجتمعية ومجالس طلّابية مدرسية وجامعية يستطيع من خلالها الشباب أن يختبروا العمل الناشطيّ والمشاركة المؤثّرة ويلتزموا بهما، هذه الأنواعَ من التحكّم الشديد التي جعلت منها غير نافعة في هذا المجال.[13] وبرز تطوّر مشجّع واحد في قرار الحكومة الأردنية الداعي إلى تخفيض السنّ الأدنى للترشّح في الانتخابات البلدية ليصل إلى 25 سنة تحضيراً لانتخابات أغسطس 2017.[14] غير أنّ السنّ الأدنى للترشّح للبرلمان في الأردن لا يزال 30 عاماً مع دفع وديعة تفوق 700 دولار أمريكي.[15] وتشكّل هذه العوامل عقبات فعّالة أمام دمج الشباب.

حدود للمشاركة في الحياة المدنية

تحدّ مواقف السلطة الحاكمة من دور الشباب، فتحوّله إلى مجرّد منتفع غير ناشط. ويُجمِع الكثيرُ من المحلّلين في الأمم المتحدة ومنظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية وغيرها من المنظّمات الدولية حول مسائل الشباب في الأردن بأنّ الأنشطة الحكومية وتلك المدعومة من الحكومة محدودةٌ في ما يتعلّق بالمقاربة المنهجية.[16] ويفيد باستمرار المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن بعجز الدولة عن إشراك شبابها في الحياة المدنية في البلاد،[17] ممّا يعني أنّ مشاركة الشباب في المجتمع المدني

الأردني، بما يضمّ من أدوار في مجالس منظّمات مسجّلة في الدولة، مقيّدةٌ للغاية.[18] ويؤدّي ذلك إلى بروز تداعيات إضافية تطال حسّ الهوية المدنية الجماعي والفردي لدى الشباب ومشاركتهم المؤثّرة وتمكينهم.

ويتفاقم هذا الوضع جرّاء غياب جهود لبناء القدرات بقيادة حكومية في ما يتعلّق بمناهج التعليم والتفكير النقدي والتحضير للمشاركة في الحياة المدنية والمواطنة النشيطة. وقد عجزت الدولة والكثير من الجهات الفاعلة المانحة عن تخطّي مجرّد الكلام على "التربية المدنية" للوصول إلى خطط تبني قدرات الشباب في ما يتعلّق بالتطوّع أو تأسيس منظّماتهم الخاصّة. وتنعدم مبادرات التربية المدنية بشكل ملفت خارج المدن مثل عمّان. أما في محافظات مثل الزرقاء ومعان وإربد، فتفتقر المراكز الشبابية للموارد ولا يتمّ استخدامها بالقدر الكافي.

ويسلّط ذلك الضوءَ على المستويات التقسيمية المعقّدة التي يختبرها الشباب، بما فيها العقبات الجسدية والعشائرية والمحلّية والمتعلّقة باللاجئين والوطنية والاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في تهميش مجموعات متنوّعة. ويمكن أن تغفل في بعض الأحيان المساعدةُ الإنمائية، أحكومية كانت أم غير حكومية أم وطنية أم دولية، عن هذه التقسيمات، جامعةً كلّ الشباب الأردنيين في بوتقة واحدة تحوّلهم إلى أغراض أو مسألة أمنية. ويبرز ذلك بوضوح في برامج مكافحة التطرّف العنيف أو تفاديه. بالإضافة إلى ذلك، قلّما يؤخذ مدى التقاطع القائم بين هذه المجموعات المتنوّعة بعين الاعتبار.

هوامش اقتصادية: مشكلة البطالة

لم يتوسّع الاقتصاد الأردني ليستوعب عدد الشباب الأردنيين الذين يدخلون سوق العمل سنوياً. وتُعتبَر بطالة الشباب إحدى المسائل الأكثر إلحاحاً التي يواجهها الأردن. فقد شكّلت عاملاً مهماً في تجييش الشباب للمشاركة في مختلف أنواع الاحتجاجات، بدءاً من النزول إلى الشارع وصولاً إلى استخدام الأوراق النقدية لتسليط الضوء على مطالبهم.[19] وفي العام 2017، قدّر البنك الدولي أنّ بطالة الشباب تبلغ 36 في المئة.[20]

وحثّ مناصرو التصحيحات الهيكلية ومستشارون ليبراليون جدد بشكل متزايد الدولةَ على النظر أيضاً إلى القطاع الخاص في الأردن من أجل إيجاد حلول لهذا التحدّي. ويبرز التعاون المتنامي بين الدولة والقطاع الخاص من خلال منح العقود للقطاع الخاص. فمنحت مثلاً وزارة التعليم عقداً لمزوّد من القطاع الخاص اسمه لومينوس لإطلاق مبادرات تهدف إلى تعزيز نموّ ثقافة المشاريع لدى الشباب.[21] في سياق مماثل، أطلقت الحكومة مبادرة مع مزوّدين من القطاع الخاص تهدف إلى تقديم التدريب التقني والمهني للشباب، ومن المفترض أن تستقبل هذه المبادرة 6 آلاف طالب في مراكز التدريب بحلول العام 2018-2019 للمساعدة على حلّ أزمة بطالة الشباب.[22]

غير أنّ "النظام البيئي الاقتصادي" الضروري لتوظيف الشباب المقرونَ بنشاط ثقافة المشاريع في الأردن لا يزال غائباً. فتعيق ثقافات الفساد والمحسوبية (الواسطة) وقابلية توظيف الشباب. ويعتبر الشباب الأردنيون أنّ الواسطة تقيّد إلى حدّ كبير فرصهم في إيجاد عمل، إذ يفتقر الكثيرون إلى رأس المال الاجتماعي الذي يشكّل أساس الواسطة. وتقوّض الواسطة قدرات الشباب على التنافس في سوق العمل.[23] ففي استفتاء أجرته منظّمة غالوب في العام 2013، وافق 85 في المئة من الشباب الأردنيين على مقولة أنّ "معرفة أشخاص في مراكز عالية مهمٌ جداً للحصول على عمل".[24] في سياق مماثل، تحدّ بيئة أوسع من التشريعات والأنظمة وقواعد المصارف التي تكبح ثقافةَ إنشاء الأعمال، ولا سيّما للشباب، من فعالية عدد كبير من برامج ريادة المشاريع في الأردن.[25]

وتؤدّي هذه التحديات الهيكلية المترسّخة إلى التساؤل ما إذا كان للقطاع الخاص القدرةُ والحافزُ ليشغل بفعالية مكان الدولة ويأخذ على عاتقه العبء الحكومي بتخفيض بطالة الشباب. غير أنّ المبادرات الحكومية عجزت عن تحقيق هدفها. فغالباً ما تكون مبادرات وزارة العمل حول توظيف الشباب، المدعومة من مجموعة من الجهات الفاعلة المانحة والمحلّية، مخصّصة وتفتقر إلى مقاربات منهجية ولا ترتبط باستمرار بمقاربات تضعها وزارة الشباب.

ولم يحقّق الرابط بين مبادرات الدولة والقطاع الخاص الاقتصادية حول توظيف الشباب النجاح اللازم. فقد كان القطاع غير الحكومي في الأردن، بما فيه منظّمات المجتمع المدني مثل "إنجاز"، يدعم أيضاً الحكومة في إطلاق مبادرات تبني مهارات الشباب وتشجّع ثقافة المشاريع في الأردن. وبإمكان التنسيق والمراقبة وشَرطية الجهات المانحة المعزّزة أن تخدم مسائل توظيف الشباب بشكل أفضل.

عبءٌ مزدوج: النساء الشابات

لقد همّشت الممارسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية النظامية النساءَ الأردنيات الشابات. وعلى الرغم من بعض التحسينات الملحوظة في فرص المشاركة السياسية، تستمرّ الدولة والمجتمع في تقييد إمكانيات الشابات في الأردن وحدّها أكثر من إمكانيات الشباب.[26] بالتالي، لم تتحوّل بعد المكاسبُ المحقّقة في الإنماء، مثل إنهاء اختلال التوازن الجندري في التعليم من أجل الشابات الأردنيات، إلى تقدّم في المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[27]

ويحجب فعلياً البعدُ الجندري في مسألة التهميش الضوءَ عن النساء في المناقشات العامة التي تتخطّى الرمز. فمثلاً، على الرغم من الترحيب بأحكام لكوتا نسائية من أجل زيادة مشاركة النساء السياسية وترشّحهنّ للانتخابات البرلمانية (15 مقعداً) والبلدية (25 في المئة من مجموع المقاعد) الأردنية، لا يزال هذا البعد الجندري يمنع بشكل هيكلي الشابات بسبب قيود عمرية للترشّح.[28] وتَزيد الذكورية المؤسسة مترافقة بقوّة الشبكات العشائرية وتمديتها من إقصاء الشابات وترسّخ المواقف الاجتماعية التي تميل إلى منعهنّ من الظهور في أماكن عامة أو طردهنّ منها. بالتالي، يقوّض ذلك الفرص بالتماسك الاجتماعي.

الرسم البياني 2: البطالة الشبابية لدى النساء والرجال (من 15 إلى 24 عاماً)

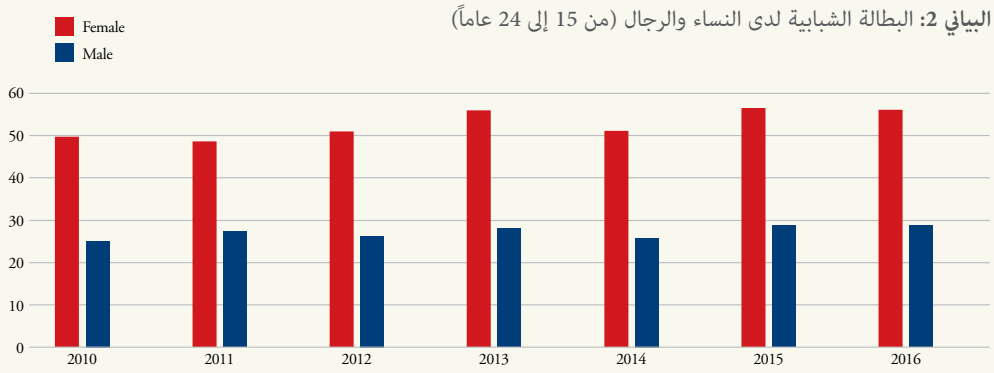

المصدر: البنك الدولي؛ منظّمة العمل الدولية

إنّ مستوى انضمام المرأة إلى القوى العاملة الأردنية منخفض. فتشير إحصاءات الحكومة الأردنية أنّ 13,2 في المئة من الأردنيات فقط (بمن فيهنّ النساء الشابات) ناشطٌ اقتصادياً (موظّف أو يبحث عن عمل).[29] علاوة على ذلك، تسجّل الأردنيات الشابات معدّلات بطالة عالية، ولا سيّما عند المقارنة بنظرائهنّ الذكور (راجع أدناه).[30] لكنّ المشكلة لا تكمن في عقبات مثل التعليم، بل تتمتّع النساء الأردنيات بمعدّلات عالية من الإلمام بالقراءة والكتابة والتخرّج الجامعي.

ويعتبر خلْق فرص عمل للشابات تحدياً ملحّاً. فتعدّ الأجور المنخفضة وغياب تأمين رعاية الأطفال والبنية التحتية الرديئة للنقل العامّ، بالإضافة إلى القيود الاجتماعية والثقافية بعضاً من مجموعة كبيرة من الضوابط التي تحبط الشابات أو تمنعهنّ من تحقيق إمكانياتهنّ الاقتصادية والمساهمة في الاقتصاد الأردني.[31] علاوة على ذلك، حتّى عندما تنضمّ الشابّات إلى القوى العاملة، يعانين فارقاً في الأجور، إذ يكسبن أقلّ بنسبة 41 في المئة من الرجال في القطاع الخاص وأقلّ بنسبة 28 في المئة من الرجال في القطاع العام.[32]

وقد حقّقت منظّمات مانحة ومنظّمات غير حكومية وأعضاء من العائلة الحاكمة بعضَ النجاحات في دعمها لحقوق المرأة والعدل بين الجنسين ومسائل حول المساواة، مثل الكوتا النسائية المذكورة أعلاه للانتخابات الوطنية والبلدية. غير أنّ بقاء العقبات الهيكلية يؤثّر في النساء الشابات أكثر من الرجال، ولا سيّما في ما يتعلّق في قلّة تمثيلهنّ وتغييب صوتهنّ في مناصب السلطة.

تداعيات إقصاء الشباب

نتيجةً للحدود المفروضة على المشاركة في الحياة الاقتصادية والمدنية والسياسية التي وصفناها أعلاه، بات الشباب يشكّكون في الحياتَين العامّة والسياسية في البلاد. وفيما قلّت العمليات التي ترتكز على المشاركة وتركت الشباب مهمّشين، اتّسعت الهوّة بين الدولة والمواطن. وأخذ ضعف الدولة يتزايد مع خسارتها الدعم من قواعد انتخابية مهمّة، منها شباب العشائر، تتحدّى الميثاق الاجتماعي المعقود منذ فترة طويلة بين العشائر والدولة بسبب الإقصاء المستمرّ. وقد شكّلت أيضاً مستويات التهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المذكورة سابقاً عواملَ مهمّة في زيادة راديكالية الشباب.

فتور الشباب تجاه الحياتَين العامّة والسياسية

على الرغم من أنّ للشباب الأردنيين حقَّ الانتخاب في عمر السابعة عشرة (زائد 90 يوماً)، فهم مثل الكثير من الأردنيين لا يمارسون هذا الحقّ. ومن الممكن فهم فتور الشباب عندما يتمّ ربطه ببعضٍ من الافتراضات التي غالباً ما تصحّ حول التلاعب بالعملية الانتخابية المقرون بقيود العمل الناشطي الاجتماعي والسياسي السابق ذكرها. فيبدو أنّ الشباب مدركون أنّ أصواتهم غير نافعة في نظام سياسي غير حرّ. وكما أشار بعض الشباب المشاركين في برنامج مجتمعي، ثقتهم محدودة بالقادة السياسيين،[33] فهم يشعرون بأنّ السياسيين وقادة المجتمع والوطن يخيّبون آمالهم ويلعبون دور البوّابين الذين يقصونهم ويقصون الشابات بشكل خاص.

في العام 2016 مثلاً، كان فتور الشباب الناخبين منتشراً وسجّلت مشاركة الناخبين في الانتخابات التشريعية بين 17 و30 سنة من العمر نسبةً مخيبة للآمال بلغت 35 في المئة.[34] بالتالي، شارك حوالي 525 ألف شخص فقط في الانتخابات. وقد علّق شاب مقيم في عمّان عقب الانتخابات التشريعية لعام 2016 قائلاً: "لم أصوّت ولم يصوّت شقيقي وأيٌّ من أصدقائي".[35] في سياق مماثل، أفادت مجموعة من الشبّان في محافظة الزرقاء أنّه لم يكن لديهم أيُّ محفّز للتصويت لأنّهم افترضوا أنّ أصواتهم لن تؤثّر في الحياتَين السياسية والعامّة.[36] وظهرت هذه المواقف أيضاً في استقصاء للناخبين أجرته الجامعة الأردنية في العام 2016، إذ أشار إلى أنّ 46 في المئة من الشباب أكّدوا عدم نيّتهم التصويت في الانتخابات العامّة.[37]

ولا عجب في أنّ هذا الفتور بادٍ أيضاً في معدّلات ترشّح الشباب حتّى بعد تخفيض السنّ الأدنى إلى 25 عاماً على المستوى المحلّي. فمن بين المرشّحين الذين تنافسوا على مقاعد مجالس المحافظات والبلديات في العام 2017 والذين بلغ عددهم 6623 مرشّحاً، بلغت مشاركة الشباب دون الثلاثين نسبة صغيرة جداً قدرها 6 في المئة ومشاركة مَن هم دون الأربعين نسبة 14 في المئة فقط.[38] وفي انتخابات المحافظات والبلديات، بلغ عمر المنتخَبين الثلاثة الأصغر سنّاً 26 عاماً من بين 299 منتخَباً. وقد وصل متوسّط العمر إلى 49,7 سنة.[39] في سياق مماثل، من بين 99 رئيس بلدية تمّ انتخابهم في أنحاء الأردن، بلغ عمر أصغرهم 27 عاماً. ووصل متوسّط العمر إلى 46 عاماً في محافظات مأدبا والعقبة والكرك الثلاث التي تضمّ رؤساء البلديات الأصغر سنّاً.[40] وقد برّر المسؤولون الحكوميون هذه الأرقام باعتبارها نتائج أوّلية نظراً إلى مستوى التوعية العامّة

المتدنّي حول صيغة الانتخابات الجديدة وبرنامج اللامركزية، إلّا أنّه من المستبعد أن تتغيّر تلك الأرقام من دون معالجة مستويات إقصاء الشباب الأعمق السابق مناقشتها.[41]

شباب العشائر

لعلّ المؤشّر الأشدّ إثارة للقلق لتداعيات إقصاء الشباب يتمثّل في الدور الذي اضطلع به ناشطون شباب العشائر في خلال الاحتجاجات التي انطلقت في الأردن في العام 2011.[42] فتحْت راية "الحراك"، جمع شباب العشائر أكثر من 30 مجموعة من عشائر الأردن للاحتجاج ضدّ الحكومة والملك.[43] ومن خلال انضمامهم إلى التظاهرات، أظهروا أنّ لديهم نقاطاً مشتركة مع المحتجّين أكثر منها مع الدولة وأنّهم يأملون توسيع نطاق دمجهم من خلال إصلاح انتخابي وإنهاء الفساد.

وقد كان هذا التطوّر ملفتاً جداً لأنّ النظام الملكي في الأردن اعتمد تقليدياً على الولاء العشائري لسكّان الضفة الشرقية من أجل كسب شرعيته.[44] ففي الماضي، تركّز الميثاق بين الدولة والعشائر على أشكال من المنافع الاقتصادية (ولا سيّما وظائف الخدمة العامة وخدمات الدولة) مقابل الولاء السياسي. وقد شكّل الولاء العشائري مثلاً آلية مهمّة في إقبال المقترعين لصالح النظام. ومع الحراك، تجيّش فريق أساسي للاحتجاج ضدّ التهميش بعد أن كان تقليدياً طرفاً في الميثاق الاجتماعي مع الدولة.

في الواقع، لا يتحدّى شباب العشائر الدولةَ فحسب بل شيوخهم أيضاً. إذ يطالب قادة الحراك بحقوق أوسع مرتبطة بدمج الشباب في أنحاء البلاد.[45] وكما ارتأى مسؤول دبلوماسي أمريكي قائلاً: "يواجه الميثاق الاجتماعي في الأردن ضغطاً. فيشتكي شباب العشائر أنّ الشيوخ يقصونهم عن أدوار قيادية. فعندما أجريت الانتخابات الأوّلية، حاول الشباب أن يشاركوا في اللائحة [للانتخابات النيابية] لكنّهم عجزوا عن ذلك بالإجمال".[46] وأكّد قائد شاب على التصريح قائلاً: "لقد حاولنا أن نشارك في اللائحة لكنّ الشيوخ منعونا من ذلك، فشاركنا كمرشّحين مستقلّين".[47]

ويبيّن ذلك أنّ الحراك يعكس توتّرات مهمّةً بين الأجيال وتراتبيات طبقيةً للسلطة ضمن العشائر وفي ما بينها، وبين العشائر والمجتمع الأوسع من جهة والسياسة من جهة أخرى في الأردن. ويرمز الحراك إلى التأثير القوي لمنظّمة الشباب في الأردن وتحدّيها المتزايد للسلطة وقيادتها. ويسلّط عمل الشباب الناشطيّ الضوءَ على الفوارق الاجتماعية والفئوية والجيلية التي تزيد من ضعف الدولة.[48] لكنّ جهودهم لم تكفِ للتخلّص من السيطرة المهيمِنة على الانتخابات التي تفرضها التحالفات العشائرية التي يسيطر عليها جيل أكبر سنّاً منهم.

لكنّ شباب الحراك يستمرّ في التحدّي. ولا يزال تدخّل عناصر شبابية عشائرية وتنظيمها المستمرَّين في الأردن يشكّلان تحدّياً لأصحاب السلطة في الدولة. فقد استمرّ ناشطو هذه المجوعة في تنظيم احتجاجات وأنواع من المشاركات للشباب. وتجيّشوا في المدن الأردنية حيث تقيم أكثرية السكّان وفي الأرياف أيضاً في جنوب البلاد وشمالها وشرقها حيث الانتماءات العشائرية وصفقة الحكم مع النخبة السياسية هي الأشدّ. وقد شكّل تماسك شباب الحراك ومشاركتهم تحدياً أساسياً من طبقات الأردن الاجتماعية الأهمّ.[49]

عنف الشباب وزيادة راديكاليتهم

كما سبق أن ذكرنا، تضطلع الدولة بدور كبير في تهميش الشباب في الأردن. فقد برزت صراعات في صفوف الشباب وبين الشباب والسلطات "الحاكمة".[50] وكما أشار أكاديمي بارز في الجامعة الأردنية: "يتضعضع التماسك بين طلّابنا لأنّ الأعباء التي تقع على كاهلهم جمّة، ولا سيّما على الشبّان مع تزايد إحباطهم".[51] ويتمثّل هذا الإحباط في ظاهرة الاشتباكات المتزايدة في حرم الجامعات.

وفي هذا الجوّ من الشكّ وانعدام الأمان، بالإضافة إلى قلّة وسائل التعبير، أُبعِد الشباب عن الدولة والمجتمع. وفيما تتّصف عمليات زيادة الراديكالية بالتعقيد ولا يكون سبب بروزها سبباً منفرداً، قد تسهم هذه الضغوط إلى الدفع ببعض الشباب أكثر نحو التطرّف العنيف.[52] وقد قدّرت الدراسات أنّ الأردنيين من بين الجنسيات الثلاثة الأولى للمقاتلين الأجانب العرب في سوريا والعراق، مع تجنيد ما يصل إلى ألفَي أردني للانضمام إلى تنظيم داعش وغيرها من المجموعات المتطرّفة العنيفة الأخرى. ويتراوح عمر المقاتلين عادة بين 18 و29 عاماً.[53]

ويعي المنظّرون بشأن الحركات العنيفة أنّه بإمكان دولة قمعية أن تحث على التجنيدَ للانضمام إلى منظّمات متطرّفة عنيفة. ويدرك الباحثون والمناصرون أكثر فأكثر أنّ التجنيد للانخراط في التطرّف العنيف في بلد مثل الأردن مرتبط بعقبات هيكلية بنتها الحكومة في وجه طموحات الشباب.[54] ويُعزى بروز العنف والتطرّف إلى نقصٍ في الحوكمة الديمقراطية (بما فيها ممارسات الدولة القمعية المرتبطة بذلك) وليس إلى الفقر والتعليم الرديء والمراسلات عبر وسائل التواصل الاجتماعي

فحسب، كما يدّعي الكثير من المسؤولين.[55] وتشكّل مسائل مثل التهميش والفساد والمحسوبية والتعليم والبطالة عواملَ مهمّة في زيادة راديكالية الشباب.[56]

التوصيات

تكثر السياسات التي بإمكانها أن تعالج إقصاء الشباب وتهميشهم، لكنّ الحكومة وصانعي السياسات وغيرهم قد حوّلوا المسألة إلى هاجس أمني ملحّ.[57] واعتمد الكثير من البرامج الوطنية والدولية المعنية بمكافحة التطرّف العنيف أو تفاديه مقاربةً تُعامل الشباب على أنّهم مجرّد إرهابيين محتمَلين. غير أنّ مسألة التطرّف العنيف ترتبط بعقبات هيكلية أوسع ولا يمكن معالجتها بحلول لا تقوم إلّا بأمننة الشباب. في الواقع، أدّت مقاربات كهذه إلى تزايد التوتّرات بين الدولة والشباب التي غالباً ما تمّ التلميح إليها في الخطابات العامة حول التطرّف العنيف.

وتنطلق التوصيات أدناه من مقاربات كهذه وتركّز على إشراك الشباب في برامج الإعانة والمساعدة الإنمائية. ولا يعطي هذا الإشراك للشباب أولويةً في وضع استراتيجيات جديدة في الأردن فحسب، بل في تنفيذ هذه الاستراتيجيات أيضاً. ويحرص على دعم الشباب من خلال مشاركتهم في مبادرات بقيادة مجتمعية.

وتقرّ السياسات المذكورة أدناه بمدى أهمّية دمج الشباب وتمكينهم لمعالجة بشكل فعّال ومستدام مسائل مثل فتور الشباب السياسي واللامبالاة في صفوف شباب العشائر وزيادة الراديكالية. وتشكّل السياسات الشاملة التي تأخذ التقاطع بين التطوّر الاقتصادي والمدني والسياسي بعين الاعتبار المقاربةَ السياسات الصالحة الوحيدة لهذه المسائل.

دعم مبادرات الشباب بقيادة حكومية

في أنحاء الأردن، تخصّص الحكومة موارد محدودة لمعالجة مسائل مثل إقصاء الشباب والبطالة والفقر، ولا سيّما في ما يتعلّق بالشباب الأضعف في المجتمع. وبتشجيع من الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية، ينبغي على الدولة الأردنية أن تحسّن بدرجة كبيرة الموارد المخصّصة للشباب في الموازنة وتطلقها في أنحاء المؤسّسات الأردنية. ومع أنّ الأردن لا يُعَدّ بلداً غنياً بالموارد بقدر الكثير من الدول العربية، فقد يستفيد من صندوقه الإنمائي وشراكاته المساعِدة لإقامة روابط أوثق بين السياسات الإنمائية وتنفيذ أنواع الإصلاحات التي تخدم الشباب والتي بإمكان الحكومة أن تنفّذها من دون سواها.

لهذه الغاية، ينبغي على الحكومة والملك أن يقوّيا وزارة الشباب ويموّلاها بشكل أفضل من خلال توجيه المزيد من الموارد والنفوذ والتقدير لهذه الوزارة المستنزفة بشدّة. وقد شرَع الأردن في وضع استراتيجية وطنية للشباب (بين العامَين 2017 و2025) بإدارة وزارة الشباب، لكنّ الناشطين الشباب وداعميهم تخوّفوا من أن تهيمن نفس أشكال التنميط السلبي للشباب التي برزت بوضوح في استراتيجيتها المعادية للتطرّف. ولتفادي تلك الشكوك، لا ينبغي على وزارة الشباب أن تضمّ صوت الشباب لوضع الاستراتيجيات فحسب، بل أن تعطيهم دوراً في تنفيذها.

طبعاً، لا يمكن تمويل مسائل شبابية أساسية مثل التوظيف والمشاركة أو تنفيذها بشكل صحيح من خلال إشراف وزارة الشباب وحدها، بل يجدر وضع إطار للسياسات يضمّ جميع المؤسّسات الحكومية. بناء على ذلك، على الجهات المانحة الدولية أن تؤدّي دورها في الفريق العامل المعني بقطاع الشباب الذي يربط بشكل أفضل تنفيذ سياسة الشباب بمشاركة الموارد، مع تفادي التكرار القطاعي أيضاً.

دعم دمج الشباب السياسي

يؤدّي فتور الناخبين الشباب والفرص المحدودة لمشاركة الشباب السياسية إلى إعاقة الأردن وإنشاء مخاطر أمنية نظامية. ويعكس تزايد الهجمات الإرهابية داخل الأردن وتدفّق الأردنيين الشباب إلى سوريا منذ العام 2011 حجمَ المشكلة. وينبغي على شركاء الأردن المحلّيين والدوليين أن يشجّعوا الحكومة الأردنية على إطلاق حملات توعية للناخبين الشباب لا تنظّمها الهيئة المستقلّة للانتخاب أو الإعلام الحكومي فحسب، بل مبادرات الشباب الشعبية أيضاً.

وينبغي على الأردن أن يخفّض أيضاً السنّ الأدنى للترشّح في الانتخابات البرلمانية ليتوافق مع سنّ الانتخاب. ونظراً إلى أنّ الدولة تعتبر الشباب فرصة و"هبة" للأمّة، يمكنها الإقدام على وضع كوتا شبابية في البرلمان والمجالس البلدية بالطريقة عينها التي طرحت فيها بنجاح الكوتا النسائية. ففي المغرب مثلاً، ضمّ القانون الانتخابي للعام 2011 كوتا للمرشّحين دون الأربعين من العمر. وفي تونس، حرص التشريع الجديد على أن تضمّ كلّ لائحة مرشّحاً واحداً على الأقلّ دون عمر الثلاثين.

ولا تشكّل هذه التوصيات حلّاً لكلّ المشاكل، لكن بإمكانها أن تبدأ بتحدّي الهيكليات السياسية الوطنية ودون الوطنية وتشجّع مشاركة الشباب وتمثيلهم السياسيَّين بطريقة أفضل. وكما توضح الأبحاث التي أجريت لموجز السياسة هذا، يعتبر

الشباب الأردنيون أنّ التغيير في السياق السياسي الرسمي جزءاً من الحلّ، لكنّهم يحتاجون أيضاً إلى أنشطة ومساحات تمثّل استقلالية أكبر وتشجّع "سياسات من الشعب".

دعم الشباب المدني

الشباب الأردني متعلّم لكن ليس بطرق تعزّز الدمج والمشاركة المدنيَّين. لذلك، آن الأوان لوضع قواعد معنية بالمشاركة في الحياة المدنية ضمن منهاج تضعه الدولة من أجل تعريف الشباب إلى طرق يستطيعون من خلالها أن يحدثوا فرقاً في مجتمعاتهم. وقد يؤدّي التنسيق بين الوزارات الحكومية لتدريب الأساتذة ودعمهم من أجل غرس مبادئ المشاركة في الحياة المدنية في نفوس الأردنيين منذ سنّ مبكرة إلى بناء مناعة في المجتمع تجاه التطرّف وزيادة الراديكالية.

وينبغي على الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن تضطلع بدور في هذا التحوّل الأوسع في الثقافة. وبإمكان الدولة أن تشكّل مثلاً رائداً على أمل أن يحتذي به قادة المجتمع. فبإمكان الحكومة أن تضيف إلى متطلّبات تسجيل المنظّمات غير الحكومية أو المنظّمات المدنية والمجتمعية وترخيصها مبدأ "دمج الشباب"، الذي لا يشجّع تعديلاً في المعايير السياسية فحسب، بل يقدّم محفّزات للمنظّمات أيضاً لكي تطبّق سياسيات شاملة.

بالفعل، على الحكومة والمنظّمات غير الحكومية أن تتيح مساحات يستطيع أن يمارس الشباب الأردنيون فيها الحقّ في حرّية التعبير من أجل اكتشاف هوياتهم ومكانتهم في المجتمع ومناقشتها. وتوجّه المبادرات التي تؤسّس عدداً أكبر من المساحات العامّة المتاحة للشباب، غير حرم الجامعات والكلّيات، العمل الناشطيّ الشبابي بدل أن تعتبره تهديداً لها. وكما أوضحنا سابقاً، تحتاج النساء الشابات على وجه الخصوص إلى الحصول على المزيد من المساحات العامّة الفعلية والافتراضية على حدّ سواء حيث يستطعن المشاركة بحرّية في الخطاب المدني الأوسع من دون خوف.

تسهيل الانتقال من الدراسة إلى العمل

أدركت الدولة الأردنية المَهمّةَ التي تواجهها لمعالجة الأزمة المتعلّقة ببطالة الشباب. وتعالج إحدى نواحي هذا التحدّي التي يُعَدّ التقدّم فيها ضرورة موضوعَ الانتقال من الدراسة إلى العمل.[58] ولا تقتصر المسألة في هذه الحالة على مَن يترك المدرسة فحسب، بل على خرّيجي الكلّيات والجامعات أيضاً. فحتّى اليوم، لم تتوصّل برامج تدريب الشباب على التوظّف التي تقوم بها الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب بإدارة القوّات المسلّحة الأردنية إلى معالجة المشكلة بفعالية وتتكبّد تكاليف عالية.[59]

من هذا المنطلق، ينبغي على الدولة أن تعمل على تعزيز التدريب والفرص المهنية في مجالات مثل ريادة الأعمال والإلمام بالأعمال والتوجيه في مرحلتَي التعليم الثانوي وما بعد الثانوية في الأردن، للنساء والرجال على حدّ سواء. وتُعتبَر فعاليّةُ القوّات المسلّحة في هذه المهمّة أمراً مشكوكاً فيه. بدلاً من ذلك، ينبغي تشجيع الشراكات والتدخّلات بين القطاعَين العامّ والخاص وضمن القطاع الخاص من أجل السير بهذه العملية قدماً في حرم الجامعات والكلّيات. غير أنّه من الضروري مراجعة فعاليّة هذه الشراكات والتدخّلات باستمرار لتعزيز الشفافية والمساءلة.

الخاتمة

يتعرّض الشباب، الذين يشكّلون أكثر من 22 في المئة من سكّان الأردن، لتهميش سياسي واجتماعي واقتصادي. ويمتدّ الإقصاء السياسي للشباب من باحة المدرسة إلى البرلمان. ويمتدّ تهميشهم الاجتماعي من المنظّمات غير الحكومية والجمعيات المدنية الرسمية إلى الشبكات العشائرية غير الرسمية. وتؤكّد مستويات البطالة العالية في صفوفهم على موقعهم على هامش الاقتصادي، كموظّفين وأصحاب مشاريع على حدّ سواء. وتتعرّض النساء لإقصاء أكبر بفعل مستويات إضافية من الهيمنة الذكرية. نتيجة لذلك، بات الكثير من الشباب غير مبالين بالمؤسّسات التي تقصيهم ومشكّكين بها. وقد بات بعضهم متحمّساً، مثل شباب العشائر، لهدم مواثيق اجتماعية أُبرمت منذ زمن ولم تعد تخدمهم. ولجأ بعضهم الآخر إلى التطرّف العنيف وزيادة الراديكالية.

وينبغي اتّخاذ خطوات ملموسة لدعم دمج الشباب في الأردن، ممّا يعني أنّه على الحكومة أن تتخطّى الكلام وتنتقل إلى التنفيذ وتشمل الشبابَ والمجتمع الأوسع بنشاط في هذه العملية. غير أنّ الدولة الأردنية تعجز عن القيام بهذه المهمّة بمفردها. فعلى القوى الاجتماعية الأخرى، بما فيها العشائر ورجال الدين، أن تسمح بدمج الشباب أيضاً. علاوة على ذلك، تحتاج الحكومة إلى مساعدة مستمرّة ونشيطة من شركاء تملك علاقات قويّة معهم، مثل الولايات المتحدة والاتّحاد الأوروبي. وينبغي على جهات فاعلة حكومية إقليمية ومنظّمات دولية أن تقدّم دعمها المستمرّ أيضاً. ويجدر أن تضمّ المساعدة من هؤلاء الشركاء شروط صارمة حول دمج الشباب بهدف مساعدة الحكومة الأردنية على المضيّ قدماً في المسألة. فمن دون دمج شباب الأردن، سيستحيل على حكومة الملك عبدالله أن تحفظ استقرار البلاد في المستقبل.

التوصيات

تكثر السياسات التي بإمكانها أن تعالج إقصاء الشباب وتهميشهم، لكنّ الحكومة وصانعي السياسات وغيرهم قد حوّلوا المسألة إلى هاجس أمني ملحّ.[57] واعتمد الكثير من البرامج الوطنية والدولية المعنية بمكافحة التطرّف العنيف أو تفاديه مقاربةً تُعامل الشباب على أنّهم مجرّد إرهابيين محتمَلين. غير أنّ مسألة التطرّف العنيف ترتبط بعقبات هيكلية أوسع ولا يمكن معالجتها بحلول لا تقوم إلّا بأمننة الشباب. في الواقع، أدّت مقاربات كهذه إلى تزايد التوتّرات بين الدولة والشباب التي غالباً ما تمّ التلميح إليها في الخطابات العامة حول التطرّف العنيف.

وتنطلق التوصيات أدناه من مقاربات كهذه وتركّز على إشراك الشباب في برامج الإعانة والمساعدة الإنمائية. ولا يعطي هذا الإشراك للشباب أولويةً في وضع استراتيجيات جديدة في الأردن فحسب، بل في تنفيذ هذه الاستراتيجيات أيضاً. ويحرص على دعم الشباب من خلال مشاركتهم في مبادرات بقيادة مجتمعية.

وتقرّ السياسات المذكورة أدناه بمدى أهمّية دمج الشباب وتمكينهم لمعالجة بشكل فعّال ومستدام مسائل مثل فتور الشباب السياسي واللامبالاة في صفوف شباب العشائر وزيادة الراديكالية. وتشكّل السياسات الشاملة التي تأخذ التقاطع بين التطوّر الاقتصادي والمدني والسياسي بعين الاعتبار المقاربةَ السياسات الصالحة الوحيدة لهذه المسائل.

دعم مبادرات الشباب بقيادة حكومية

في أنحاء الأردن، تخصّص الحكومة موارد محدودة لمعالجة مسائل مثل إقصاء الشباب والبطالة والفقر، ولا سيّما في ما يتعلّق بالشباب الأضعف في المجتمع. وبتشجيع من الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية، ينبغي على الدولة الأردنية أن تحسّن بدرجة كبيرة الموارد المخصّصة للشباب في الموازنة وتطلقها في أنحاء المؤسّسات الأردنية. ومع أنّ الأردن لا يُعَدّ بلداً غنياً بالموارد بقدر الكثير من الدول العربية، فقد يستفيد من صندوقه الإنمائي وشراكاته المساعِدة لإقامة روابط أوثق بين السياسات الإنمائية وتنفيذ أنواع الإصلاحات التي تخدم الشباب والتي بإمكان الحكومة أن تنفّذها من دون سواها.

لهذه الغاية، ينبغي على الحكومة والملك أن يقوّيا وزارة الشباب ويموّلاها بشكل أفضل من خلال توجيه المزيد من الموارد والنفوذ والتقدير لهذه الوزارة المستنزفة بشدّة. وقد شرَع الأردن في وضع استراتيجية وطنية للشباب (بين العامَين 2017 و2025) بإدارة وزارة الشباب، لكنّ الناشطين الشباب وداعميهم تخوّفوا من أن تهيمن نفس أشكال التنميط السلبي للشباب التي برزت بوضوح في استراتيجيتها المعادية للتطرّف. ولتفادي تلك الشكوك، لا ينبغي على وزارة الشباب أن تضمّ صوت الشباب لوضع الاستراتيجيات فحسب، بل أن تعطيهم دوراً في تنفيذها.

طبعاً، لا يمكن تمويل مسائل شبابية أساسية مثل التوظيف والمشاركة أو تنفيذها بشكل صحيح من خلال إشراف وزارة الشباب وحدها، بل يجدر وضع إطار للسياسات يضمّ جميع المؤسّسات الحكومية. بناء على ذلك، على الجهات المانحة الدولية أن تؤدّي دورها في الفريق العامل المعني بقطاع الشباب الذي يربط بشكل أفضل تنفيذ سياسة الشباب بمشاركة الموارد، مع تفادي التكرار القطاعي أيضاً.

دعم دمج الشباب السياسي

يؤدّي فتور الناخبين الشباب والفرص المحدودة لمشاركة الشباب السياسية إلى إعاقة الأردن وإنشاء مخاطر أمنية نظامية. ويعكس تزايد الهجمات الإرهابية داخل الأردن وتدفّق الأردنيين الشباب إلى سوريا منذ العام 2011 حجمَ المشكلة. وينبغي على شركاء الأردن المحلّيين والدوليين أن يشجّعوا الحكومة الأردنية على إطلاق حملات توعية للناخبين الشباب لا تنظّمها الهيئة المستقلّة للانتخاب أو الإعلام الحكومي فحسب، بل مبادرات الشباب الشعبية أيضاً.

وينبغي على الأردن أن يخفّض أيضاً السنّ الأدنى للترشّح في الانتخابات البرلمانية ليتوافق مع سنّ الانتخاب. ونظراً إلى أنّ الدولة تعتبر الشباب فرصة و"هبة" للأمّة، يمكنها الإقدام على وضع كوتا شبابية في البرلمان والمجالس البلدية بالطريقة عينها التي طرحت فيها بنجاح الكوتا النسائية. ففي المغرب مثلاً، ضمّ القانون الانتخابي للعام 2011 كوتا للمرشّحين دون الأربعين من العمر. وفي تونس، حرص التشريع الجديد على أن تضمّ كلّ لائحة مرشّحاً واحداً على الأقلّ دون عمر الثلاثين.

ولا تشكّل هذه التوصيات حلّاً لكلّ المشاكل، لكن بإمكانها أن تبدأ بتحدّي الهيكليات السياسية الوطنية ودون الوطنية وتشجّع مشاركة الشباب وتمثيلهم السياسيَّين بطريقة أفضل. وكما توضح الأبحاث التي أجريت لموجز السياسة هذا، يعتبر الشباب الأردنيون أنّ التغيير في السياق السياسي الرسمي جزءاً من الحلّ، لكنّهم يحتاجون أيضاً إلى أنشطة ومساحات تمثّل استقلالية أكبر وتشجّع "سياسات من الشعب".

الهوامش

1 بيفرلي ميلتون-إدواردز زميلة زائرة في مركز بروكنجز الدوحة، وأستاذة في العلوم السياسية في جامعة كوينز في بلفاست. تودّ المؤلّفة أن تشكر فريق الأبحاث والاتصالات في مركز بروكنجز الدوحة. كما وتود أنتشكر نهى أبو الدهب والمراجعين الذين فضّلوا أن يبقوا هويّتهم مجهولة على دعمهم وتعليقاتهم2017.

2 الشباب في هذا الموجز هم أشخاص تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة. U.N. Secretary-General's report to the General Assembly, A/36/215, 1981. http://www.un.org/esa/socdev/documents/youth/fact-sheets/youth-definition.pdf (accessed July 7, 2017); United Nations Development Program (UNDP), "About Jordan," http://www.jo.undp.org/content/jordan/en/home/countryinfo.html#Population%20and%20Economy; (accessed November 15, 2016)؛ للرسم البياني راجع CIA, "The World Fact-book (Jordan)," last updated March 14, 2018, https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/jo.html (accessed March 14, 2018).

3 أجرت المؤلّفة مقابلات مع مسؤولين حكوميين وخبراء أردنيين وجهات فاعلة من منظّمات غير حكومية محلّية ودولية تركّز على وضع برامج للشباب ومبادرات شبابية، بالإضافة إلى مسؤولين حكوميين وقادة طلبة وشباب وناشطين شباب غربيّين فضّل معظمهم إبقاء هويّتهم مجهولة. وقد جرت المقابلات في عمّان والزرقاء في الأردن في العامَين 2016 و2017.

4 يُعَدّ الزواج مهماً بالنسبة إلى الشباب، إذ يتمّ تحديد البلوغ من خلال الإنجازات المحقّقة، مثل تأسيس منزل والتحلّي بالمزيد من الاستقلالية المالية. وفي الأردن، تتخطّى تكاليف حفل الزواج متوسّط القدرات، فيتأخّر بذلك سنّ الزواج لدى الأردنيين. راجع: Nadine Ajaka, "Wait-ing Longer to Marry," Aljazeera, May 2, 2014, http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2014/02/waiting-longer-marry-jordan-201421972546802626.html; UNDP, "Arab Youth Strategising for the Millennium Development Goals (MDGs)," 2006, http://www.un.org/esa/socdev/unyin/documents/araby-outhmdgs.pdf

5 Maria Josua, "Co-optation Reconsidered: Authoritarian Regime Legitimation Strategies in the Jordanian 'Arab Spring,'" Middle East Law and Governance 8, no.1 (2016): 32–56; Ellen Lust-Okar, "Elections under Authoritarianism: Preliminary Lessons from Jordan," Democratization 13, no. 3 (2006): 456–471.

6 مقابلة أجرتها المؤلّفة مع مسؤول حكومي غربي في عمّان، الأردن، 18 أكتوبر 2017.

7 مقابلة أجرتها المؤلّفة مع قائد الطلبة في الزرقاء الأردن، 25 أبريل 2017.

8 Beverley Milton-Edwards, "Protests in Jordan over Gas Deal with Israel Expose Wider Rifts," Markaz (blog), Brookings Institution, October 26, 2016, https://www.brookings.edu/blog/markaz/2016/10/26/protests-in-jordan-over-gas-deal-with-israel-expose-wider-rifts/

9 "Hashemite University Students Protest Expelling of Ibrahim Obeidat," al-Ghad, November 10, 2016, http://www.alghad.com/articles/1243472-Hashemite-University-Students-Protest-Expelling-of-Ibrahim-Obeidat

10 مقابلة أجرتها المؤلّفة مع أحد قادة الطلبة، الزرقاء، الأردن، 20 أكتوبر 2017.

11 مقابلة أجرتها المؤلّفة مع مغنّي راب أردني شاب في عمّان، الأردن، 20 أكتوبر 2017.

12 مقابلة أجرتها المؤلّفة مع منتج حفلات شابّ في عمّان، الأردن، 19 أكتوبر 2017.

13 Sameer Jarrah, "Civil Society and Public Freedom in Jordan: The Path of Democratic Reform," The Saban Center for Middle East Policy, Brookings Institution, Working Paper No. 3, July 2009, https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/07_jordan_jarrah.pdf

14 "Jordan Builds on Previous Electoral Achievements to Boost Democracy," Independent Elections Commission, June 15, 2017, https://iec.jo/en/content/%E2%80%98jordan-builds-previous-electoral-achievements-boost-democracy%E2%80%99

15 قدّر البنك الدولي إجمالي الناتج المحلّي للفرد الواحد في الأردن في العام 2016 بقيمة 4 آلاف دولار أمريكي، لتصبح الوديعة (وغيرها من التكاليف الانتخابية للحملة) باهظة جداً. راجع: World Bank Statistical Da-tabase, "GDP per Capita (Current $US)," accessed March 7, 2018, https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD.

16 U.N. Economic and Social Commission for Western Asia and the U.N. Program on Youth., "Regional Overview: Youth in the Arab Region," Dialogue and Mutual Understanding, International Year of Youth August 2010–11, https://social.un.org/youthyear/docs/Regional%20Overview%20Youth%20in%20the%20Arab%20Region-Western%20Asia.pdf; OECD, "How to Engage Youth in Jordan's National Youth Strategy 2017–25," G7 Deauville Partnership MENA Transition Fund Project, March 1, 2017, http://www.oecd.org/mena/governance/How-to-engage-youth-in-Jordan-National-Youth-Strategy.pdf

17 National Center for Human Rights, "Annual Reports," Hashemite Kingdom of Jordan, 2016, http://www.nchr.org.jo/english/Publications.aspx

18 Paul Tacon, "Youth in the ESCWA Region: Situation and Responses," Youth Policy, 2011, http://www.youthpolicy.org/wp-content/uploads/library/2011_Youth_In_ESCWA_Region_Eng.pdf

19 في العام 2011، كتب الشباب الناشطون عبارة "الشعب يريد إصلاح النظام" على الأوراق النقدية الأردنية. راجع، "Youth Mobility: People Want Reform on Banknotes," Jordanzad, July 18, 2011, http://www.jordanzad.com/index.php?page=article&id=49902

20 World Bank Statistical Database, "Youth Unemployment Rates 1991–2016," accessed March 7, 2018, https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.1524.ZS?locations=JO&view=chart

21 "PM Visits Luminus Group Vocational Training Colleges," Jordan Times, September 18, 2017, http://www.jordantimes.com/news/local/pm-visits-luminus-group-vocational-training-colleges

22 "Education, Labour Ministries Join Forces to Encourage Enrolment in Vocational Training," Jordan Times, June 28, 2016, http://www.jordantimes.com/news/local/education-labour-ministries-join-forces-encourage-enrolment-vocational-training

23 Mohammad Ta'Amnha, Susan Sayce, and Olga Tregaskis, "Wasta in the Jordanian Context," in Handbook of Human Resource Management in the Middle East, eds. Pawan Budhwar and Kamel Mellahi (Cheltenham, U.K.: Edward Elgar Publishing, 2016).

24 Gallup World Poll Survey 2013 cited in Jumana Alaref, "Wasta Once Again Hampering Arab Youth Chances for a Dignified Life," World Bank (blog), March 13, 2014, http://blogs.worldbank.org/arabvoices/wasta-hampering-arab-youth-chances-dignified-life

25 راجع مثلاً مرتبة الأردن المتدنية في التصنيف الذي أجراه البنك الدولي حول إنشاء المشاريع: Omar Obediat, "Kingdom Ranked 113th out of 189 Countries for Ease of Doing Business," Jordan Times, October 29, 2015, http://www.jordantimes.com/news/local/kingdom-ranked-113th-out-189-countries-ease-doing-business-report

26 Dina Kiwan, May Farah, Rawan Anna, and Heather Jaber, "Women's Participation and Leadership in Lebanon, Jordan, and the Kurdistan Region of Iraq: Moving from Individual to Collective Change," Oxfam, April 25, 2016, https://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/womens-participation-and-leadership-in-lebanon-jordan-and-kurdistan-region-of-i-604070

27 World Bank, "Country Gender Assessment: Economic Participation, Agency, and Access to Justice in Jordan," July 1, 2013, http://documents.worldbank.org/curated/en/503361468038992583/Country-gender-assessment-economic-participation-agency-and-access-to-justice-in-Jordan

28 Rana Husseini, "House Maintains Women's Quota in Elections Bill at 15 Seats Despite Demands for 23 Seats," Jordan Times, February 22, 2016, http://www.jordantimes.com/news/local/house-maintains-women%E2%80%99s-quota-elections-bill-15-seats-despite-demands-23-seats; Assaf David and Stefanie Nanes, "The Women's Quota in Jordan's Municipal Councils: International and Domestic Dimensions," Journal of Women, Politics & Policy 32, no.4 (November 2011): 275–304, https://doi.org/10.1080/1554477X.2011.613709

29 "Significant Increase in Female Unemployment Rate in Jordan," Roya TV, July 13, 2017, http://en.royanews.tv/news/10778/2017-07-13

30 World Bank Statistical Database, "Unemployment, Youth Female (% of Female Labor Force Ages 15–24)," accessed March 12, 2018, https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.1524.FE.ZS?end=2016&locations=JO&start=2008&view=chart

31 Mayyada Abu Jaber, "Breaking Through Glass Doors: A Gender Analysis of Womenomics in the Jordanian National Curriculum," Center for Universal Education, Brookings Institution, December 2014, https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/EchidnaAbu-Jaber2014Web.pdf

32 Jordan Strategy Forum, "Job Creation in Jordan: Emphasizing the Role of the Private Sector," September 2016, http://jsf.org/sites/default/files/EN%20-%20Job%20Creation%20in%20Jordan%20-%20Emphasizing%20the%20Role%20of%20the%20Private%20Sector%20(2).pdf

33 نقاش أجرته المؤلّفة مع مجموعة نقاش، محجوبة الهوية، الأردن، 2017.

34 مقارنة بمعدّل مشاركة بنسبة إجمالية تبلغ 36,1 في المئة. راجع: European Union Election Observation Mission, "The Hashemite Kingdom of Jordan: Parliamentary Election 20 September 2016," Final Report, November 13, 2016, https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/eu_eom_jordan_2016_final_report_eng.pdf

35 مقابلة أجرتها المؤلّفة مع محمود الجوابره في عمّان، الأردن، 6 ديسمبر 2016.

36 مقابلات أجرتها المؤلّفة مع مجموعة من الشبّان في الزرقاء، الأردن، 5 ديسمبر 2016.

37 Khetam Malkawi, "Less than 40% of Jordanians Plan to Vote on Tuesday—Poll," The Jordan Times, September 17, 2016, http://www.jordantimes.com/news/local/less-40-jordanians-plan-vote-tuesday-%E2%80%94-poll

38 Rased, "Statement on the Educational, Professional, and Ages of Mayors," September 17, 2017, http://www.hayatcenter.org/uploads/2017/09/20170924131846en.pdf

39 "299 Members Won Governorate Council Elections— Watchdog," September 9, 2017, http://www.jordantimes.com/news/local/299-members-won-governorate-council-elections-%E2%80%94-watchdog

40 Rased, "Statement on the Educational".

41 مقابلة أجرتها المؤلّفة مع مسؤول في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في عمّان، الأردن، 1 نوفمبر 2017.

42 للمزيد عن الحراك وبروزه، راجع: Sean, L. Yom, "Tribal Politics in Contemporary Jordan: The Case of the Hirak Movement," The Middle East Journal 68, no .2 (2014): 229–247. برزت تأكيدات أنّ الفلسطينيين والأردنيين ينشطون تحت مظلّة الحراك لكنّهم يخفون عمداً اشتراكهم بسبب طبيعة العلاقات بين النظام والفلسطينيين. راجع: E.J. Karmel, "How Revolutionary Was Jordan's Hirak? What the Incognito Participation of Palestinian-Jordanians in Hirak Tells US about the Movement," Identity Center, June 2014, http://identity-center.org/sites/default/files/How%20Revolutionary%20Was%20Jordan's%20Hirak__0.pdf

43 Sean L Yom and Wael Al-Khatib, "Jordan's New Politics of Tribal Dissent," Foreign Policy, August 2, 2012, http://foreignpolicy.com/2012/08/07/jordans-new-politics-of-tribal-dissent/

44 Beverley Milton-Edwards and Peter Hinchcliffe, Jordan: A Hashemite Legacy (London: Routledge, 2009).

45 Daniel P. Brown, "How Far 'Above the Fray'? Jordan and the Mechanisms of Monarchical Advantage in the Arab Uprisings," The Journal of the Middle East and Africa 8, no. 1 (2017): 97–112.

46 مقابلة أجرتها المؤلّفة مع مسؤول أمريكي، عمّان، الأردن، 5 ديسمبر 2016.

47 مقابلة أجرتها المؤلّفة مع قائد شاب عشائري أبقى هويّته مجهولة، الأردن، 18 أكتوبر 2017.

48 Pascal Debruyne and Christopher Parke, "Reassembling the Political: Placing Contentious Politics in Jordan," in Contentious Politics in the Middle East (New York: Palgrave 2015), 437–465.

49 Sean L. Yom, "Tribal Politics in Contemporary Jordan: The Case of the Hirak Movement," The Middle East Journal 68, no.2 (2014): 229–247.

50 Omaymah Al Harahshed, "Addressing Campus Violence Remains Unfinished Business as Debate Goes on," Jordan Times, September 5, 2017, http://www.jordantimes.com/news/local/addressing-campus-violence-remains-unfinished-business-debate-goes

51 مقابلة أجرتها المؤلّفة مع البروفيسور أيمن خليل في الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن، 6 ديسمبر 2016.

52 Radicalization Awareness Network, "The Root Causes of Violent Extremism," RAN Issue paper, April 2016, https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/homeaffairs/files/what-we-do/networks/radicalisation_awareness_network/ran-papers/docs/issue_paper_root-causes_jan2016_en.pdf

53 "Foreign Fighters: An Updated Assessment of the Flow of Foreign Fighters into Syria and Iraq," The Soufan Group TSG, December 2015, 8, http://soufangroup.com/wp-content/uploads/2015/12/TSG_ForeignFightersUpdate3.pdf; Richard Barrett, "Foreign Fighters in Syria," The Soufan Group TSG, June 2014, 15, http://soufangroup.com/wp-content/uploads/2014/06/TSG-Foreign-Fighters-in-Syria.pdf

54 Steven Heydemann, "Countering Violent Extremism as a Field of Practice," Insights 1, U.S. Institute of Peace, 2014, https://www.usip.org/sites/default/files/Insights-Spring-2014.pdf

55 Perry Cammack, "To Address a Turbulent Arab World, Start with Governance," Carnegie Endowment for International Peace, December 3, 2015, http://carnegieendowment.org/2015/12/03/to-address-turbulent-arab-world-start-with-governance-pub-62095

56 Neven Bondokji, Kim Wilkinson, and Leen Aghabi, "Trapped Between Destructive Choices: Radicalization Drivers Affecting Youth in Jordan," WANA Institute, February 21, 2017, http://wanainstitute.org/en/publication/trapped-between-destructive-choices-radicalisation-drivers-affecting-youth-jordan

57 Mercy Corps, "From Jordan to Jihad: The Lure of Syria's Violent Extremist Groups," Policy Brief, September 28, 2015, https://www.mercycorps.org/sites/default/files/From%20Jordan%20to%20Jihad_0.pdf

58 International Labor Organization, "Youth in Jordan Face Difficult Transition from School to Decent Work," Study, July 21, 2014, http://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_249778/lang--en/index.htm

59 Thoraya El-Rayyes, "Employment Policies in Jordan," European Training Foundation (ETF), 2014, http://www.etf.europa.eu/webatt.nsf/0/8D5C3712F2457914C1257CD000505340/$file/Employment%20policies_Jordan.pdf

نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

تأسّس مركز بروكنجز الدوحة، التابع لمعهد بروكنجز في واشنطن العاصمة، في العام 2008. ويُعتبر المركز نافذة المعهد في المنطقة ويقدم بحوثاً وتحليلات مستقلة وعالية الجودة حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وسعياً منه لتحقيق مهمته، يلتزم المركز بتقديم أبحاث ميدانية تتناول نقاشات السياسة الإقليمية والدولية، مركّزاً على إشراك شخصيات بارزة حكومية وإعلامية وأكاديمية ورجال أعمال وممثلين عن المجتمع المدني. وتركّز هذه الأبحاث على أربعة مجالات أساسية:

I. العلاقات الدولية في الشرق الأوسط
II. الأمن الإقليمي والاستقرار الداخلي
III. النمو الشامل وتكافؤ الفرص
IV. إصلاح الحوكمة والعلاقات بين الدولة والمواطن

ومن خلال انفتاح مركز بروكنجز الدوحة على وجهات النظر كافةً مهما اختلفت، فهو يشجّع على التبادل القيّم للآراء بين منطقة الشرق الأوسط والمجتمع الدولي. وقد استضاف المركز منذ تأسيسه باحثين بارزين من عشرات الدول ونظّم عدداً كبيراً من الفعاليات، بما في ذلك حوارات عالية المستوى ونقاشات سياسية تتناول القضايا الراهنة. هذا وقد نشر المركز العديد من موجزات السياسة والأوراق التحليلية ذات التأثير.

منشورات مركز بروكنجز الدوحة

2018

شبابٌ مهمّشٌ: نحو شمولية أوسع في الأردن
موجز السياسة، بيفرلي ميلتون-إدواردز

توثيق الأعمال الوحشية: المجتمع المدني السوري والعدالة الانتقالية
دراسة تحليلية، نهى أبو الدهب

أقاليمية الموارد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: أراضٍ غنية ومجتمعات مهمّشة
دراسة تحليلية، روبن ميلز وفاطمة الهاشمي

دعم أنظمة ربط العملة في دول مجلس التعاون الخليجي: الحاجة إلى التعاون
موجز السياسة، لويس بينتو

برنامج صندوق النقد الدولي في مصر: تقييم تحديات الاقتصاد السياسي
موجز السياسة، بسمة المومني

2017

احتواء الميليشيات الشيعية: المعركة من أجل الاستقرار في العراق
موجز السياسة، رانج علاء الدين

حماية العمّال الهنود في الخليج: ما يمكن أن تفعله نيودلهي
موجز السياسة، كديرا بثياغودا

سياسات العدالة الانتقالية في السياقات السلطوية: الحالة المصرية
موجز السياسة، نهى أبو الدهب

تقييم تطوّر مقاربة الأردن في التعامل مع الإسلاموية
دراسة تحليلية، بيفرلي ميلتون-إدواردز

إنعاش عملية إعادة إعمار غزة المتعثرة
موجز السياسة، سلطان بركات وفراس مصري

نحو إعادة ضبط العلاقات بين الاتّحاد الأوروبي وشمال أفريقيا
موجز السياسة، عادل عبد الغفار

إلغاء طابع الأمننة في مكافحة الإرهاب في شبه جزيرة سيناء
موجز السياسة، سحر عزيز

ريادة الأعمال: محرّك لخلق فرص عمل ولتحقيق نمو شامل في العالم العربي
موجز السياسة، بسمة المومني

العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي: فرصة استراتيجية لدلهي
دراسة تحليلية، كديرا بثياغودا